



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ —
الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد باهان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون
قس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

المميز/المدعى عليه/ السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته
المميز عليها (المدعية) // نهاية حسين محمد وكيلها المحامي علي حسين
السعدي

الإدعاء:

إدعى وكيل المدعية نهاية حسين محمد أمام محكمة القضاء الادارية ان موكلته
المميز عليها تطلب الحكم بالزام المدعى عليه (المميز) السيد وزير الداخلية
/إضافة لوظيفته بمنح أولادها القاصرين كل من مثنى وأسامة وأية الجنسية
العراقية / تبعاً لجنسيتها العراقية والمولودين لها من زوجها انور ذيب
محمود الفلسطيني الجنسية وذلك استناداً لاحكام المادة ١٨ / ثانياً من
الدستور والمادة ٣ /أ من قانون الجنسية النافذ وتحمله المصاريف والرسوم
والاعتاب . وبعد سير المرافعة غيابياً وعلناً والاطلاع على المستندات المبرزة
قررت المحكمة المذكورة الحكم بالزام المدعى عليه (المميز)
/إضافة لوظيفته منح الجنسية العراقية للقاصرين مثنى وأسامة وأية

(٢-١)



وفقاً لقانون الجنسية النافذ رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ وحسب ما ورد في
حيثيات الحكم ٠٠ حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والتمييز أمام
المحكمة الاتحادية العليا . ولعدم قناعة المدعى عليه (المميز) بالحكم
المذكور بادر الى تمييزه عن طريق وكيله الرائد الحقوقي فاضل عنوان
كاظم طالباً نقضه وتحميل المدعى عليه (المميز) /إضافة لوظيفته
المصاريف حسب وكالته المرقمة ١٤٢ والمؤرخة ٢٩/٦/٢٠٠٨ والمربوطة
باضبارة الدعوى .


القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن
التمييزي مقدم ضمن مدته القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر
عن القرار المميز تبين انه غير صحيح ومخالف للقانون لان محكمة
القضاء الاداري أصدرت قرارها المنوه عنه انفاً ٠٠ دون ان تلاحظ بأنه
لايوجد هناك في اضبارة الدعوى ما يشير الى وجود قرار اداري صادر من
جهة إدارية مختصة لكي يتم الطعن فيه كما ان المحكمة المذكورة سجلت
الطعن المقدم اليها دون وجود نظلم مقدم من الطعن الى الجهة الادارية ذات
العلاقة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المستندات المربوطة باضبارة
الدعوى هي صور ضوئية (غير أصلية) وغير مطابقة للأصل ٠٠ وكما
لايوجد ضمن محاضر جلسات المرافعة ما يشير الى اطلاع المحكمة على
أصل المستندات المبرزة ، مما تقدم تكون محكمة القضاء الاداري قد خالفت
عند إصدارها الحكم انف الذكر المادة ٧/ ثانياً /و- ز من قانون مجلس


(٣-٢)





شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل والمادة ٢٤ من قانون
الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل ، مما جانب حكمها الصواب
لذا قرر نقضه وإعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفق المنوال
المشروح أنفاً ، على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر
القرار بالاتفاق استناداً لأحكام المادة ٤ / ثالثاً من قانون المحكمة
الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ في ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ
الموافق ٢٠٠٨ / ٩ / ١٥ م .



الرئيس
مدحت المحمود

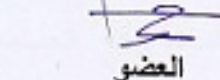

العضو
فاروق محمد السامي

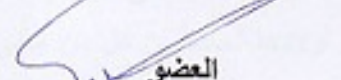

العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بياان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن